تأمّلات في واقع الجامعة والبحث العلمي في الجزائر

Reflections on the reality of the university and scientific research in Algeria

د/ حورية طيبي*

تاريخ الإرسال: 2021/02/08	تاريخ القبول: 04 / 04 / 2021	تاريخ النشر: 30 / 06 / 2021

الملخص:

تهدف هذه الدراسة، إلى إبراز واقع الجامعة في الجزائر ودرجة إسهامها في إنتاج المعرفة العلمية التي تعتبر إحدى وظائفها الحيوية. وبالتالي، حاولنا أن نوضّح، أنّ الإصلاحات المتعاقبة الرّاميّة إلى بناء جامعة فاعلة مؤهّلة لبناء مجتمع المعرفة، لم توفّر المقومات الحقيقية لتحقيق المقاصد وبلوغ الأهداف. وهذا بالنّظر إلى استمرارية العوامل التي لا تزال تعيد إنتاج نفس الأوضاع السلبيّة لمؤسسات التعليم العالي. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للوقوف عند أبرز تلك العوامل، و ما ترتّب عنها من آثار على مردوديّة الجامعة في مجال إنتاج المعرفة و البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، البحث العلمي، التعليم العالي، الإنتاج المعرفي، الجزائر.

Abstract:

This study aims to highlight the reality of the university in Algeria and the degree of its contribution to the production of scientific knowledge, which is one of its vital functions.

*** *** ***

المؤلف المرسل: حورية طيبي taibi_houria@yahoo.fr

*جامعة لونيسي علي البليدة (2) الجزائر. taibi_houria@yahoo.fr

To this end, we have tried to show that the successive reforms aimed at building an efficient university have not provided the right elements to achieve the objectives.This is due to the persistence of factors which have repeatedly reproduced the same unfavorable conditions within higher education institutions. Thus, this study uncovered the most important of these factors and their impact on the role of the University in the productivity of scientific research.

Keywords:university,scientific research, higher education, Scientific productivity, Algeria

1. مقدمة:

تعتبر الجامعة جزءا هاما من منظومة التّعليم والتّكوين في أيّ مجتمع ينشد الرقي والتّقدّم. تبرز أهمّيتها في كونها تساهم في تنمية وتكوين المورد البشري المؤهلّ. ويُفترض هنا أن تكون الجامعة فضاء لإنتاج النّخب القادرة بدورها على صنع المعرفة وليس إعادة إنتاجها فحسب.ومن أجل هذا الغرض، تعرّضت الجامعة في الجزائر لمراجعات كثيرة وإصلاحات متكرّرة منذ الاستقلال. فكان الاهتمام في السنوات الأولى من هذه المرحلة منصبا على الجانب الكمي لاستدراك النقائص الموروثة عن الاستعمار. وبعد كسب رهان الكمّ، أصبحت الجامعة مطالبة برفع التّحدّي لتحقيق الجودة وللاستجابة لمطالب السوق العالمية في سياق العولمة. وعليه، أضحى التّعليم العالي يمثل إحدى المحاور الكبرى لسياسة التّنميّة في الجزائر.لذلك، كان الهدف الرّئيسي لتلك الإصلاحات لاسيما الأخيرة منها، تحقيق التّنميّة بمختلف أبعادها، من خلال تطوير البحث العلمي باعتباره المقياس الحقيقي لإنتاجية الجامعة. ولكن، ماذا عن تلك الاصلاحات؟ ماذا تحقق منها ؟، ما هي المشكلات و العوائق التي حالت دون

تحقيق الجامعة - وبالكفاءة المطلوبة - لدورها في إنتاج المعرفة وتطوير البحث العلمي فيالجزائر؟

كل هذه التساؤلات، سنحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا هذه، متبعين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي.

2. الإيطار المفاهيمي

1.2. تعريف الجامعة

يبدو أنّ أصل كلمة جامعة، يعود إلى القرن الخامس عشر الميلادي،وتشير إلى "تكتّل من الكيانات المندمجة أو المتّحدة، ومن ضمنها النّقابات"[1]. كما كانت الجامعة آنذاك مرتبطة بالكنيسة، حيث كانت مهمتها، "ضمان التعليم في المستويين الثانوي والعالي".[2]و في عصر ما بعد ثورة المعلومات، وما تلاه من تقدّم في المجال الفكري و العلمي، تطوّر مفهوم الجامعة، وأصبحنا- كما أشار إلى ذلك الدكتور محمد بابا عمّي-"بحاجة إلى إعادة تعريف الجامعة" لتصبح الجامعة في نظره:" هي فضاء حرّ،يمارس فيه البحث العلمي، و يتقاسم فيه الباحثون معارفهم،و هي المحيط الذي يدرس إشكالات المجتمع في جميع المجالات، و يعمل على صياغة حلول علميّة- عمليّة لها. فهو بالتالي: آلة لتغيير المجتمعات نحو الأفضل."[3]

أمّا من منظور التّشريع الجزائري، تعتبر الجامعة: "مؤسّسة عمومية ذات طبيعة علميّة، ثقافيّة و مهنيّة"[4]. وظيفتها، إشباع حاجيات الاقتصاد الوطني، من خلال إعداد وتكوين أساتذة وباحثين لهم القدرة على إنتاج الأفكار- المحرك الأساسي للتّنمية- ومن ثمّة، الانخراط في مجتمع المعرفة المعاصر[5].

2.2. البحث العلمي

لا يختلف اثنان، أنّ البحث العلمي هو المقياس الحقيقي لفعاليّة أيّ جامعة في العالم.وأنّه الوسيلة الأنجع لمحاربة التّخلّف، والمعيار الذي من خلاله، تفرض المؤسسات الجامعية نفسها على المستوى العالمي. و حسب ما تشير إليه أغلب التعاريف،فإنّ البحث هيتلك المحاولة الجادة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها. من خلال فهم الظواهر والتنبؤ بها، ومن ثمّة، إيجاد

الحلـول لمختلـف المشـكلات، لتطـوير- كهـدف أسـمى- المعرفـة الإنسـانية بمفهومهـا الواسع.[6]

3. لمحة عن تطور الجامعة الجزائرية ومحاولات إصلاحها

نـال اصـلاح التعلـيم العـالي الاهتمـام الأكبر لمعظـم بلـدان العـالم، اقتناعـا منهـا بأهميّـة هـذا القطـاع في تنميـة الـرأس المـال البشـري وتأهيلـه لمواجهـة مختلـف التحـدّيات. والجزائـر لـم تكـن اسـتثناء لهـذه القاعـدة، إذ حاولـت هـي الأخـرى النّهـوض بقطـاع التعلـيم العـالي، عبر سلسـلة مـن الإصـلاحات المتعاقبـة، وهـذا منـذ البدايات الأولى من الاستقلال.

1.3.الإصلاحات الأولى

إنّ أوّل جامعـة أنشـأت في الجزائـر، كـان بتـاريخ 1877 مـن طـرف المسـتعمر الفرنسي، ثمّ أعيد تنظيمها سنة 1909،لصالح الفرنسيين.[7]

غـداة الاسـتقلال، بقيـت آثـار المنظومـة الفرنسـيّة واضـحة فـي "سـوربون الجزائـر"[8]، كمـا نعتهـا الفرنسـي"AlainCoulon" في إحـدى مقالاتـه إشـارةمنه إلى أنّ الجامعـة في الجزائـر في هـذه الفتـرة بالـذّات، اسـتمرت في الاحتفـاظ بالطـابع الفرنسـي مـن حيـث البحـث وأسـاليب التّـدريس.بـل ظلّـت الجزائـر – في نظـره- وإلى غاية السبعينيات، تستورد منا هج ومضامين تجاوزتها الجامعة الفرنسيّة.

- **في 1970**، تـمّ إنشـاء أوّل وزارة للتّعلـيم العـالي، وبالتّـالي، يمكـن اعتبـار هـذه الفترة إلى غايـة بدايـة **الثمانينـات**، بدايـة ميـلاد جامعـة جزائريّـة.حيـث تـمّ الإعـلان عن المبادئ التّاليّة:

-حـق الالتحـاق بالجامعـة، ترسـيخا لمبـدأ دمقرطـة التّعلـيم الجـامعي، بغيـة إزالـة الفوارق بين مختلف الفئات في مجال التعليم،وكذا تحقيق التوازن الجهوي.

- جـزارة التّـأطير، والـذي كـان يهـدف إلى تكـوين أسـاتذة وبـاحثينجزائريين لتعـويض الإطـارات الأجنبيّـة[9]وبالتـالي، تكـوين إطـارات نابعـة مـن المجتمـع مـن جهـة، صـالحة للتّنميّة من جهة أخرى.

-كمـا خضـعت الجامعـة لـبعض المراجعـات علـى المسـتوى البيـداغوجي، للتّصـدّي لـبعض المشـكلات، لاسـيما مـا يتعلّـق بالنسـب المرتفعـة مـن التسـرّب والهـدر علـى

مستوى الطلبة. ومن أجل هذا الغرض، تمّ انعقاد أوّل ندوة وطنية للتعليم العالي سنة 1980 للنّظر في التعديلات الواجب إجراؤها. وفيما يلي، نظرة خاطفة على أبرز جوانب الإصلاح التي مسّت قطاع التّعليم العالي إبتداءا من1980 إلى غاية تبني نظام ل م د في 2003.

- في الفترة ما بين **1980-1990**، استهدف الإصلاح توحيد التّنظيم الدّاخلي للجامعة.وتبيّن النّصوص التي صيغت من أجل هذا الغرض، الرّغبة في تبني الجامعة للأهداف ذات الطابع العلمي والمعرفي، وبالتالي، والابتعاد شيئا فشيئا عن الاهداف ذات التوجه الاشتراكي.[10] حيث ظهر ذلك جليا في الفترة ما بين 1990- 2000، أين طُرحتمسألة التحرّر من التّبعيّة الأيديولوجيّة والسّياسية عموما والاشتراكية خصوصا. وفي هذه الفترة أيضا، لاسيما فيما أُطلق عليه بإصلاح أكتوبر 1995 تبنى الإصلاح بعض المبادئ:

- استقلالية الجامعة والبعد عن التسيير المركزي

- ضرورة تحقيق الجامعة للمصلحة العامة من خلال الخدمة التي تقدمها.

- ضرورة التّركيز في التّكوين، على النّوع على حساب الكمّ. ما يقتضي إعادة النّظر في مضامين البرامج وأساليب تدريسها.[11]

- أمّا الفترة **ما بعد2000**، -والتي تزامنت مع تأسيس اللجنة الوطنيّة لإصلاح المنظومة التّربويّة، -ونظرا لعدم تحقيق كل المساعي السّابقة للأهداف المسطّرة، بات من الضروري وضع خطّة محكمة لإصلاح شامل وعميق للتّعليم العالي.خاصّة بعد إدراك أنّ الجامعة، وإن حقّقت بعض المكاسب، إلاّ أنّها لا تزال تواجه الكثير من التّحدّيات، في عصر العولمة والتّدفق المعلوماتي التي تطبع الألفيّة الثّالثة. وفي ظلّ هذا المناخ، تحتّم على الجامعة تبني استراتيجية جديدة تسمح لها بالاستجابة لما يفرضه "سوق العمل و المجتمع الجديد، بمتطلّباته الجديدة و المركّبة.[12] فأدرجت الجزائر في مشروعها الإصلاحي هذه المرّة، نظاما جديدا في التّكوين و الدّراسة ذو ثلاث (3) مستويات، و على مدار ثماني سنوات(8)، ألا و هو نظام ل م د(LMD)، و الذي تبنّته- استلهاما من تجارب بعض الدول الغربية- ابتداء من 2004.

- أمّا الفترة ما **بعد2000**، -والتي تزامنت مع تأسيس اللجنة الوطنيّة لإصلاح المنظومة التّربويّة، -ونظرا لعدم تحقيق كل المساعي السّابقة للأهداف المسطّرة، بات من الضروري وضع خطّة محكمة لإصلاح شامل وعميق للتّعليم العالي.خاصّة بعد إدراك أنّ الجامعة، وإن حقّقت بعض المكاسب، إلاّ أنّها لا تزال تواجه الكثير من التّحدّيات، في عصر العولمة والتّدفق المعلوماتي التي تطبع الألفيّة الثّالثة. وفي ظلّ هذا المناخ، تحتّم على الجامعة تبني استراتيجية جديدة تسمح لها بالاستجابة لما يفرضه "سوق العمل و المجتمع الجديد، بمتطلّباته الجديدة و المركّبة.[12] فأدرجت الجزائر في مشروعها الإصلاحي هذه المرّة، نظاما جديدا في التّكوين و الدّراسة ذو ثلاث (3) مستويات، و على مدار ثماني سنوات(8)، ألا و هو نظام ل م د(LMD)، و الذي تبنّته- استلهاما من تجارب بعض الدول الغربية- ابتداء من 2004.

2.3. نظام ل م د ()LMDوإعادة هيكلة التعليم العالي

لم يكن للجزائر خيار آخر بعد فشل المجاولات الإصلاحية السابقة، إلا بإعادة هيكلة التعليم العالي وإدخال ما سمي بنظام ل م د كنموذج لتطوير الجامعة واللحاق بركب الجامعات المتطوّرة، وطمعا بالتالي، في تحقيقالأهداف التّاليّة:

- تحسين مستوى التّكوين العالي بما يخدم حاجيات المجتمع
- ربط المتخرجين بسوق العمل،ومنها التّخفيف من ظاهرة البطالة في أوساط حاملي الشّهادات الجامعيّة.
- اختيار الطالب لمساره التّكويني وإمكانية تغييره، مع إخضاعه للتّربص، الذي أصبح جزءا لا يتجزأ من تكوينه [13]
- عصرنة التعليم العالي من خلال تعزيز استعمال التكنولوجيات
- تطوير العلاقة بين الجامعة ومختلف المؤسسات.

وفي ظلّ هذا النّظام، يتوّج الطالب بثلاث شهادات:شهادة الليسانس والماستر، والدكتوراه لمن سمحت له الظروف بمواصلة الدّراسة.

على مستوى الليسانس، تقدّر سنوات التدريس ب ثلاث (3) سنوات، يتحصّل الطالب إما على ليسانس أكاديمية -تسمح لصاحبها مزاولة الدراسة، حسب المؤهلات المكتسبة و شروط الالتحاق- أو مهنيّة، تسمح بالاندماج في عالم الشّغل بالتّفاهم مع القطاعات المشغّلة.[14]

على مستوى الماستر، يتابع الطالب تكوينه في تخصّص معيّن على مدار سنتين (2) علما أنّ في هذه المرحلة أيضا تفتح للطالب فرصة متابعة الدراسة والتسجيل في الدكتوراه، أو الاكتفاء بشهادة الماستر، واختيار المسار المهني.

أمّا على مستوى الدكتوراه، يقتضي التّكوين– الذي يدوم ثلاث (3) سنوات- التّعمّق في التّخصّص، وفي المعارف التي يتطلّبها، وكذا تطوير مهارات البحث، باعتبار أنّ هذه المرحلة تنتهي بإعداد ومناقشة رسالة أو أطروحة بحث.

- ابتداء**من سنة 2012**،وبعداكتشاف الخلل على مستوى البرامج - وبعد عشر سنوات من التّطبيق- اتخذت الوزارة إجراءات التعديل على مستوى عروض التكوين، من خلال عمليتي الموائمة والمطابقة التي تبنتها الوزارة لأسباب بيداغوجية و أخرى مهنية، و التي انتهت هي الأخرى بالفشل ،إذ لم تحقق ما كان يصبو إليه الإصلاح.[15]

4. الجامعة وتطوير البحث العلمي في الجزائر: التطّلعات والإكراهات

1.4. نظرة خاطفة عن سياسة تطوير البحث العلمي في الجزائر

المعروف أنّ الجامعة في كلّ دول العالم، -لاسيما المتقدّمة منها- شديدة الارتباط بالبحث العلمي. إذ يستحيل الفصل بينهما. هذا ما يصنع الفارق بينها وبين المؤسسات التكوينيّة الأخرى. فمن خلاله فقط، تفرض الجامعة وجودها على المستوى العالمي. وبالتالي، تبرز أهميّة البحث، في إمداد الجامعة بالقدرة على مواجهة الضّغوط ومقاومتها، وبالتالي، القدرة على تنمية المجتمع وحلّ مختلف مشكلاته. ونظرا للأدوار الحاسمة والمصيريّة التي يلعبها البحث العلمي في مجال تنمية المجتمع، حاولت الجزائر عبر مشاريعها الإصلاحية المتعاقبة، تطوير البحث وتدعيمه.باستثناء السنوات الاولى من الاستقلال، حيث لم تكن للجامعة سياسة بحثية واضحة،باعتبار أنّ هياكل البحث لم تكن مستقلّة،بل

كانت تحت وصاية مشتركة، جزائرية فرنسية.على غرار مجلس البحث (1963) وهيئة التّعاون البحثي (1968) واللذان تمّ حلّهما فيما بعد. بالإضافة إلى أنّ كلّ الجهود كانت متّجهة في هذه الفترة نحو تكوين المكونين والرّفع من فرص الالتحاق بالجامعة. في صفوف الطلبة. وعليه، ظلّ البحث العلمي في الجزائر دون سياسة واضحة إلى غاية فترة السبعينات.

ابتداء من 1971- و هو تاريخ تأسيس وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، ظهرت العديد من الهيئات و المؤسسات البحثية ذات الطابع العلمي التابعة، تارة لوزارة التعليم العالي، كالمجلس المؤقت للبحث (1971) و الديوان الوطني للبحث العلمي(1973) وتارة لوزارة التربية منها كتابة الدولة للتعليم العالي و البحث العلمي،(1993) و منها ما كان تابعا للوزارة الأولى و تحت وصايتها، مثل محافظة البحث العلمي و التقني (1985) - التي تأسست بعد الفراغ الذي شهده البحث العلمي بين 1983 و 1985- و منها أيضا من كان تحت وصاية رئاسة الجمهوريّة،على غرار محافظة الطاقات المتجدّدة (1982) ،والمحافظة السامية للبحث (1986) .[16]

علما أنّ سنوات الثمانينات، كانت فترة إنعاش بالنسبة للبحث العلمي عامة بما في ذلك البحوث الاجتماعية، بالنّظر إلى حجم المشاريع البحثية التي تبنتها المحافظة السامية للبحث والتي بلغت حوالي 400 مشروع في مختلف المجالات. ويبدو من زاوية أخرى أنّ أحداث 1988، قد ساهمت في بروز نخبة من المثقفين الذين استغلّوا أوضاع تلك المرحلة لطرح المشاكل المتعلّقة بالممارسة البحثيّة. وبالتالي، شهدت هذه الفترة انخراط العديد من الجامعات في البحث، وكذا الأساتذة والباحثين من مختلف مراكز البحث.[17]

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّ كلّ المؤسسات البحثيّة المذكورة، قد تمّ حلّها بعد بضع سنوات من تأسيسها. والسبب كما يبدو في نظر البعض، يعود إلى عدم تثمين البحث وتقديره، ولعدم قدرة تلك المؤسّسات على تحريك البحث العلمي في ما بين القطاعات[18] على غرار الديوان الوطني للبحث العلمي (ONRS) الذي كان يموّل مشاريع بحثيّة عدّة.

لقد شهدت الفترة ما بين 1998-2002 - في إطار القانون التوجيهي الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي- تطورا ملحوظا في تنظيم وتطوير البحث العلمي بالجزائر. من حيث الوسائل والتدابير المطلوبة لتغطية البرامج والخطط البحثية المطروحة آنذاك. ورغم ذلك، - ونظرا لعدم تطابق النّتائج مع الأهداف- تم اعتماد برنامج خماسي ثان للبحث العلمي 2012/2008، والذي كان يهدف إلى توفير كل الوسائل المادية والبشرية المطلوبة لتدارك النقائص ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية المأمولة.[19]

إلاّ أنّه، وبالرغم من العناية التي أولتها الجزائر عبر مشاريعها الإصلاحية للجامعة و للبحث العلمي،تشير معظم التقارير إلى عدم كفاية تلك المجهودات، سواء من ناحية الإنفاق و التمويل على البحث، أو من حيث عدد الباحثين لاسيما في مجال العلوم الاجتماعية و الإنسانية (3005 باحث في الفترة ما بين 1980 و 2004)[20] أو من حيث مراكز البحث.

2.4. العوائق الحائلة دون تحقيق الجامعة لدورها في إنتاج المعرفة

يبدو من خلال العرض السابق والوجيز، أنّنا لا زلنا بعيدين كلّ البعد عن المقاييس الدوليّة في مجال إنتاج المعرفة العلمية. وهذا ليس فقط مقارنة بالدّول المتقدّمة فحسب، بل حتى ببعض الدول النامية، والمغاربية، تونس والمغرب على سبيل المثال. وهذاراجع لتقاطع عدّة عوامل، إلاّ أنّنا في هذه الورقة، سيتمّ الوقوف عند ما اعتبرناه الأكثر إسهاما في إنتاج الوضع المتأزّم لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وهي:

1.2.4. عدم استقلالية الجامعة وهيمنة الخطاب السياسي

رغم الاستقلالية التي شكّلت إحدى أهداف الإصلاحات الأخيرة مع تبني النّظام الجديد، إلاّ أنّ الجامعة لم تتحرّر بعد من القيود التي تبدو في الرقابة المفروضة على الباحثين ومراكز البحث. لاسيما في مجال العلوم الاجتماعية. إلى درجة رفض بعض المشاريع البحثية، خاصّة تلك التي "تتبنى المقاربات النّقدية".[21]

إنّ هيمنة الخطاب السياسي، تبدو من زاوية أخرى، في تغييب الخبراء والمختصّين في إدارة البحوث العلمية، وبالتالي تكليف أمورها ومسؤوليتها لأشخاص لا علاقة لهم بذلك، ولا بمستوى المشاريع البحثية المطروحة للنّقاش. كما تبدو هذه الهيمنة من زاوية ثالثة، في تهميش الأساتذة الباحثين وعدم إشراكهم في المشاريع التي تستهدف إصلاح الجامعة وتطويرها. علما أنّ إصلاح أيّ نظام، إن لم يُدعّم بآراء كل الفاعلين المشتغلين ضمنه وبقناعتهم، لن يُكتب له النّجاح. ويبدو أنّ إخفاق نظام ل م د، الذي تبنته الجزائر لتحسين مستوى التكوين والبحث بمؤسسات التعليم العالي، كان نتيجة إهمال لهذه المعايير.[22]

وبالتالي، يحذّر الكثير من الخبراء من خطورة عدم استقلالية الجامعة ومن تحكّم العامل السياسي في تسيير مؤسسات التعليم العالي والمشاريع البحثية المرتبطة بها، وفي منظومة التربية والتكوين بصفة عامة. إلى درجة أنّ البعض يرى في هذا العامل، السبب الرئيسي في تموقع الجامعات العربية بصفة عامة في ذيل الترتيب العالمي.[23]

2.2.4. تهميش البحث العلمي وعدم تقديره

ويبدو ذلك في عدم توفير الشروط الواجب توفرها، سواء من حيث الموارد المالية المخصّصة لهذا الغرض، (ما بين 0,2 و0,3 من الناتج المحلي الإجمالي في مجال العلوم والتكنولوجيا)[24] ومن حيث عدد مخابر البحث. إذ أثبت الواقع مدى ضعف الميزانية الموجّهة للبحث بصفة عامة. وقد نتج عن ذلك غلق العديد من مخابر البحث، لعدم القدرة على تمويلها من جهة، وبعدما تبين من جهة أخرى عدمنجاعتها بالنّظر إلى طبيعة المشاريع التي تتبناها، والتي لا ترتقي إلى مستوى طموحات المشاريع التنموية.[25]

إنّ غياب الحرية الأكاديمية وعدم تقدير جهود الباحثين، قد ساهم من زاوية أخرى في هجرة الأدمغة إلى مختلف بلدان العالم المتقدم، التي نجحت على خلافنا، في استقطاب العقول وجذب الكفاءات، من خلال استغلال أوضاعهم واستثمار جهودهم أحسن استثمار. ونحن نتحدّث عن هجرة العقول، لا يفوتنا

التـذكير بضـخامة الخسـائر التـي تكبّـدتها الجزائـر سـنوات الإرهـاب، فـي صـفوف الأسـاتذة والبـاحثين.فمـنهم مـن قُتـل، ومـنهم مـن هـاجر إلى الخـارج (حـوالي 40000 باحـث، سـنة 1990حسـب منتـدى رؤسـاء الشـركات واتحـاد الاقتصـاديين الجزائريين .[26])

إنّ عدم تثمين البحوث الأكاديمية، سواء من المسؤولين أو من الباحثين أنفسهم، قد جعلمن الباحث في الجزائر- على غرار الكثير من دول العالم العربي- لا ينخرط في البحث العلمي بهدف تطويره والارتقاء به،بل لأهدافغالبا ما تكون مرتبطة بطموحاته الشخصية كالحصول على الشهادة، والتدرّج في الرّتب العلميّة، ومن ثمّة، الارتقاء بمستواه الاجتماعي والمادي على وجه التحديد. وهذا في ظلّ الإهمال الذي طاله في هذا المجال. و في هذا الموضوع، كشفت بعض التقارير عن الوضع المتدني للأستاذ الجامعي في الجزائر و التي اشارت إلى أنّه الأقلّ أجرا مقارنة بالعديد من الدول النامية، الإفريقية منها و العربية و حتى المغاربية. و عليه، فإنّ النّهوض بمهنة الأستاذ الجامعي و الرفع من فرص انخراطه في مجال البحث و الابتكار يتطلّب كشرط أساسي، إعادة النّظر في "ترميم وضعه الاعتباري"[27]

إنّ عدم إعطاء البحث من زاوية، والباحثين من زاوية أخرى مكانتهم اللائقة، وبالتالي، عدم توفير الشروط الكفيلة برفع إنتاجية الجامعة، ساهم في "ضعف عرض الجامعة للمعرفة العلمية، والذي أدّى بدوره إلى ضعف الطلّب الاجتماعي لها"[28]، خاصّة بعدما تزعزعت صورة الجامعة كمؤسسة أكاديمية، في الوعي المجتمعي العام.

إنّ محدودية انخراط الأستاذ الجامعي في إنتاج المعرفة ، و ضعف كفاءاته الإبداعية في مجال البحث العلمي، يرتبط أيضا **بالضغوطات المهنية** التي أتثقلت كاهله، خاصة من الناحية البيداغوجية، و التي تفاقمت في السنوات الأخيرة مع تبني نظام ل م د، (ليسانس، ماستر، دكتوراه) هذا النّظام الذي يبدو أنّه لم ينجح في إخراج الجامعة من غبنها، بالنّظر إلى حجم المشاكل التي أفرزها هذا النّظام، كارتفاع ساعات التدريس، واكتظاظالأفواج من جراء ارتفاع في أعداد الطلبة في السنوات الأخيرة،مقابل ضعف الوسائل و الوسائط البيداغوجية الحديثة. –لاسيما في مجال تدريس العلوم

الاجتماعية- والتي تُضاف لجملة المشاكل التي عرقلت السير العادي والطبيعي للمؤسّسة الجامعيّة في الجزائر، خاصّة في ظلّ هذا النظام.

3.2.4. غياب التدبير الحكامي لمؤسسات التعليم العالي

إن أصل فشل الجامعة في تحقيق الأهداف، إنّما يعود بالدرجة الأولى في نظر بعض الخبراء، إلى منظومة القيم المُعتمد عليها في تسيير شؤون الجامعة ومراكز البحث، التي تبين أنها تفتقر للإتقان التدبيري الناجع والمعقلن. وبالتالي، فهي تفتقر لما سميّ بالحكامة أو الحوكمة. هذا المفهوم الذي يعتبر إحدى المعايير الرئيسية "لتقييم ومقارنة مصداقيّة الدّول ووجود الحكومات"[29]. ويُقصد به عموما،"تلك المنهجية المتّبعة في تدبير قطاع ما،بناءا على مجموعة من الإجراءات الملموسة والمبنية على استراتيجية واضحة وخطّة منظمة." [30]

لقد انتقل هذا المفهوم إلى مؤسسات التعليم العالي - بعدما أصبح شرطا جوهريا في بناء الجامعة وتطويرها - طمعا في تحقيق رؤية قيادية جديدة للجامعة، قائمة على النزاهة والشفافية ومنفتحة على مختلف الشركاء والفاعلين. وهذا لن يتحقّق، إلا إذا كانت تلك الرؤية، نابعة "من الوعي العميق بالمشاكل التي يتخبّط فيها القطاعمن جهة، ومن إرادة ورغبة حقيقية في تفكيك نموذج القيادة الكلاسيكية وتجاوزها من جهة أخرى.[31]ما ينهي بنا إلى القول، أن فشل التدبير الجكامي لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر، كان نتيجة فقدان هذه الشّروط. إذ تشير معظم الدّراسات، إلى أنّ النّموذج الغالب في تسيير تلك المؤسّسات، لا يزال يحتفظ بطابعه التقليدي، القائم على التسيير البيروقراطي والمركزية في صناعة القرار، وهذا منذ سنوات السبعينات. و النتيجة، "حرمان الجامعة منالاستقلالية النسبيّة التي تحتاجها هذه المؤسّسة للاستجابة لاحتياجات المجتمع" [32]. ومن ثمّة، حرمانها من التحقيق الفعلي للتنمية المنشودة.

كل هذه العوامل، كان لها انعكاس سلبي على البحث العلميعامة، وعلى سمعة الجامعة على وجه الخصوص، والتي يبدو أنّها لم تصبح - خلافا لسنوات السبعينات والثمانينات - في مستوى تكوين نخب ذات كفاءات مؤهلة للإنتاج العلمي والمعرفي، بل أصبحت - حسب ما جاء في العديد من التصنيفات الصادرة عن مختلف المؤسسات الدوليّة- في ذيل قائمة الجامعات في العالم. والنتيجة، بقاء حال الجامعة الجزائريّة على

حال لقمان كما يُقال رغم ضخامة المشاريع الإصلاحية التي استهدفت النهوض بهذه المؤسّسة وبوظائفها الحيويّة.

خاتمة:

هكذا، يتضح من ثنايا هذه الدراسة، أنّ البحث العلمي في الجزائر، يواجه عدة مشاكلوعلى أكثر من صعيد. فبالرغم من استمرارية المساعي من اجل ترقية الجامعة والنهوض بالبحث العلمي، ثمة تحديات وعوائق، تعترض سبيل هذا القطاع الحساس في الوقت الرّاهن. هذا القطاع، الذي تتنافس عليه كل الأمم، لاسيما المتقدمة منها، لاحتلال الصدارة، بعدما أدركت، أن البحث العلمي هو المحرك الأساسي لأيّ مجتمع، لاسيّما في ظلّ النظام العالمي الجديد؛ دون إهمالها لدور أيّ علم من العلوم في هذا المجال، بما في ذلك العلوم الاجتماعية. إنّ طبيعة تخصّصنا قد يجرّنا في ختام هذه الورقة إلى لفت الانتباه إلى نظرة التّهميش والدونيّة التي تطال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بحجة أنّها علوم نظرية شبه عقيمة لا يستفيد منها المجتمع في معالجة قضاياه التنموية.

إنّ إغفال الجزائر لدور البحث في العلوم الاجتماعية، وما نتج عن ذلك من اختلالات، جعلها غير قادرة على مواجهة التّحدّيات التي أفرزتها التحولات الجديدة، السريعة والمتنامية، التي اجتاحت مجتمعنا في الوقت الراهن، ومنها عدم القدرة في تحقيق المشروع التنموي المنشود. لذلك، صار لزاما علينا، تبني رؤية واضحة المعالم للبحث العلمي عامة، وللبحث في مجال العلوم الاجتماعية خاصة، والتي أضحت بحاجة – أكثر من أيّ وقت مضى- إلى تشجيع وتدعيم لمواجهة الظروف الراهنة التي نعيشها اليوم من ثورات وحراك شعبي. إلى جانب ظواهر أخرى، تستدعي بإلحاح التحليل والفهم والتشخيص. وصار من المستعجل، توفير الدّعم للمشتغلين في هذا الحقل العلمي المعرفي الهام، لتكثيف بحوثهم وإنتاج معرفة علمية قادرة على الفهم المنطقي والتفسير العقلاني لكل أبعاد ودلالات الواقع الاجتماعي الجديد. وبالتالي، نحن بحاجة اليوم، إلى إعادة النظر في تصوّرنا لمفهوم العلوم الإنسانية والاجتماعية، من خلال منح المكانة اللائقة للباحثين في هذا المجال. بل وإعادة النظر في وظيفيّة الجامعة بصفة عامّة، مع تفعيل دورهاكقاطرة للتنمية الاجتماعية والاقتصاديّة، إذا أردنا أن ترتقي بأدائها، وأن تستعيد

ثقتها المفقودة في الوعي المجتمعي العام. وهذا يتطلّب تظافر كل الجهود من المسؤولين والأكاديميين، مع ضرورة إبقاء باب الاجتهاد العلمي والمعرفي مفتوحا لكلّ من لديه الرغبة والقدرة في جعل الجامعة مؤسّسة فاعلة، منفتحة على المجتمع ومؤهّلة للتفاعل والتجاوب ومتطلّبات الالفيّة القادمة.

لقد وقفنا في هذه الدّراسة وقفة متأمّل لواقع الجامعة والبحث العلمي في الجزائر، آملين أن تكون البحوث المستقبليّة، قادرة على اقتراح حلول عمليّة من أجل إصلاح عميق ومعمّق. كفيل بإخراج الجامعة من حالة التردّي والتبعية إلى حالة التمايز والتنافسية.

الهوامش:

1. روجر كنج، الجامعة في عصر العولمة، ترجمة فهد بن سلطان السلطان، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2008 ، ص 33.
2. محمد بابا عمي، مقاربة في فهم البحث العلمي، داروحي القلم، دمشق، 2014 ،ص99
3. نفس المرجع ،ص102
4. القانون التوجيهي للتعليم العالي.القانون رقم99-05 ، المؤرخ في 18 ذي الحجة .1999.
5. مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي، الجامعة الجزائرية و الحكامة، الجزائر،فيفري 2011،ص 05.
6. drive.uqu.edu.sa 19/03/2020 à11h18
7. رابح تركي، أصول التّربيّة و التّعليم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1995،ص 146.
8. Alain Coulon ,ou va l'université Algérienne, Revue Lhomme et la société,1976/39-40,p246.
9. أمال بايشي ،نحو استيعاب أهميّة التّطوير التّنظيمي بواسطة الانترنت في تنظيم الجامعة الجزائريّة، مجلّة علوم التّربيّة، المغرب، العدد الخمسون، ديسمبر2011،ص135.
10. علي بن محمد، أهداف الجامعة الجزائرية و الاطراف الفاعلة فيها، مجلة الحقيقة، الجزائر،2004،ص37. نقلاعن أمالبايشي ، مرجع سابق،ص 136.
11. Boubaker Ben bouzid : communication sur la réforme del'enseignementsupérieur, conseil national de transition, octobre1995,p09.136نقلا عن: بايشي آمال، مرجع سابق،ص
12. Youcef Berkane, l'université Algérienne : entre réalisation et defis,CREAD,Alger,2011,p189
13. نصيرة مزعاش، تسيير المؤسّسات الجامعيّة بين الواقع و الآفاق، ضمن كتاب ، الجامعة الجزائرية و الحكامة،مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التّنميّة، مرجع سابق،ص44.
14. أمال بايشي، مرجع سابق،ص137.
15. ليلى لراري، برامج الجامعة الجزائرية:منطق نظامي الكلاسيك و ل م د مع الإشارة إلى المطابقة و الملائمة، مجلةحوليات الجزائر، الجزائر،العدد 33، الجزء الثاني،مارس 2019،ص728.
16. قاسي محمّد الهادي، مخابر البحث العلمي، مجالاتها، فضاءاتها أدوارها المعرفيّة و التّطبيقيّة في تطوير البحث العلمي، مجلّة الحكمة للدّراسات الفلسفيّة، الجزائر العدد 08 ،الجزء الرابع،ديسمبر2016،ص 103-104.
17. Hocine Khelfaoui , la recherche scientifique en Algérie : initiatives sociales et pesanteursinstitutionnelle(bouks.openedition.org /iremam/419 ?Lang=FR consulté le 25/10/2020 à 15h11)
18. عبد الرحمان عزي البحث العلمي الاجتماعي، بعض الموازنات و الأولويات. مجلة حوليات الجزائر، الجزائر العدد 7، 1993،ص41 .
19. الأخضر عزي، نادية الإبراهيم، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة لواقع الجامعة الجزائرية، مركز جيل البحث العلمي العدد 25 ،مارس 2019،ص ص 95- 96.

20. Mohamed Gholamallah, L'université Algérienne et sa gouvernance: université , savoir et société en Algérie, CREAD ,Alger, P28.

21. رابح عماري،نعاس عماري ،واقع التكوين بالجامعة الجزائرية من خلال مشاريع و مذكرات التخرج، دراسة تقويمية لمعوقات التجسيد و معوقات التجويد، مجلة آفاق للعلوم،جامعة الجلفة، الجزائر،المجلد1، العدد3، جوان 2016،ص22.

22. NadjiKhaoua, Boualem Chebira , le LMD et l'enseignement supérieur en Algérie : le cas de l'université D'Annaba , collection Thélème , commission universitaire pour le développement (CUD), Bruxelles, 2009,p145.

23. رشيد جرموني، المنظومات التربويّة العربيّة بين مظاهر الأزمة و تحدّيات المستقبل.، مجلة علم التربية العدد 24، 2014، عنوان العدد: أزمة التعليم في المغرب و العالم العربي " المقاربات"،منشورات علم التربية ، المغرب ،ص 128.

24. Mohamed Gholamallah, opcit,p26.

25. نسيمة كروات، واقع تطبيق الحوكمة في الجامعة الجزائرية. ASJP . cerist. Dz/en/article/14769 (تاريخ الإطلاع،2020/10/10 / 14س و05د)

26. ميلود تومي،الجامعة الجزائرية و التنمية المستدامة، الملتقى الأول حول أداء و فاعلية المنظمة في ظل التنمية المستدامة،منشورات مخبر السياسات و الاستراتجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، ص883 . نقلا عن نادية الابراهيم مرجع سابق ص98.

27. عبد الغني منديب، في تشخيص أزمة التعليم الجامعي بالمغرب، الواقع الموجود و الأمل المنشود، مجلة عالم التربية، المملكة المغربية،العدد 24،2014، ص455.

28. Mohamed Gholamallah,opcit, p29.

29. عبد العزيز أشرقي ،الحكامةالجيدة،الدولية،الوطنية،المحلية و متطلبات الإدارة المواطنة، لدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة ،نقلا عن: مصطفى شميعة ، لإدارة التربوية و سؤال الحداثة، مجلة علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب ،العدد56،يونيو 2013، ص137.

30. المرجع نفسه.

31. مصطفي شميعة مرجع سابق ص138-139.

32. Mohamed Gholamallah, opcit, p 46.

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊